عقب انتهاء المصادقة عليها من الدول الأعضاء

الهيئة القضائية الاقتصادية لدول مجلس التعاون تبدأ أعمالها بعد 90 يوماً

دول مجلس التعاون الخليجي

قالت صحيفة الحياة أمس عن مصادر مطلعة أنه من المتوقع أن تبدأ الهيئة القضائية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي عملها خلال ثلاثة أشهر، بعد انتهاء المصادقة عليها من الدول الأعضاء.

وقالت المصادر، وفقا للصحيفة أن الهيئة سوف تتمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين، وذلك طبقا للنظام الأساسي لمجلس التعاون، واتفاق مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشارت المصادر إلى أن الهيئة تأتي تنفيذا للمادة الـ27 من الاتفاق الاقتصادي بين دول المجلس، التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الـ22 وصادقت عليها الدول الأعضاء، والتي تقضي بتشكيل هيئة قضائية مختصة للنظر في الدعاوى الناشئة من تنفيذ أحكام الاتفاق أو القرارات الصادرة تطبيقا لأحكامه.

وأكدت لائحة ونظام الهيئة القضائية الاقتصادية، بحسب الصحيفة، التزام الدول الأعضاء باحترام حيادية القضاة واستقلالهم، وعدم التأثير في أي منهم بأي شكل كان أثناء ولايتهم، وكذلك عدم مساءلتهم بعد انتهاء هذه الولاية عن الأعمال التي مارسوها خلال عملهم.

كما شددت اللائحة على أن الهيئة مستقلة في اتخاذ قراراتها وأحكامها، وتعقد كلما دعت الحاجة إلى الفصل في الدعاوى المطروحة عليها، وتتولى الأمانة العامة للمجلس الأعمال الإدارية لها ودعوة القضاة من دول الأعضاء في المجلس.

وحددت اللائحة الأنظمة التي ترجع إليها الهيئة في الفصل بالدعاوى المعروضة عليها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو اتفاقات مجلس التعاون أو القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى، إضافة إلى القوانين الموحدة أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام الاتفاق الاقتصادي.

وكان مجلس الوزراء السعودي قد وافق، في جلسته التي عقدها يوم الاثنين الماضي، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تحديات ومشاريع كبرى تنتظر قطاع المقاولات بالسعودية

تحديات ومشاريع كبرى تنتظر قطاع المقاولات بالسعودية

حصر المهندس أسامة العفالق، رئيس الهيئة السعودية للمقاولين، معوقات القطاع، في غياب الاستراتيجية والدخلاء ممن لا يملكون الخبرة، وهو ما تسبب في معاناة القطاع من فوضى وجعله طاردا، خاصة مع عدم تحديد مسؤولية الأطراف بحسب صحيفة الاقتصادية.

وقال العفالق للصحيفة إن الملاءة المالية لا تكفي للنجاح والعمل الجيد لتقدم الشركات، وهو ما ظهر في الفترة الأخيرة بعد خروج عدد من الشركات من القطاع.

وأضاف، أن الهيئة رصدت المعوقات التي تقف أمام القطاع وتحد من تطوره، لحلها ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وزيادة التوطين، في وقت يستعد القطاع لاستقبال فرص استثمارية كبيرة في عدة مجالات إنشائية.

وأضاف، أن الهيئة تعمل أيضا على زيادة صلاحيتها من خلال لقاءات مشتركة مع عدة وزارات، وكذلك العمل على حلول وتوصيات للتغلب على المعوقات التشريعية والتنظيمية والإدارية والتمويلية التي تحد من تطور القطاع.

وذلك علاوة على تعزيز التوطين من خلال التعاون مع مؤسسات التدريب المهني، خاصة الفنيين في قطاع الإنشاء والقطاعات الإدارية والتشغيلية والصيانة، وهي وظائف تتسم بالاستمرارية، لافتا إلى أن التوطين يشكل أولوية كبرى لدى الهيئة.

وأشار إلى أن التفاؤل ساد القطاع بسبب المشاريع الجديدة التي أعلن عنها وستكون بشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، مبينا أن الهيئة تستعد حاليا لهذه الخطوة، لأنها تحمل فرصا استثمارية كبيرة في المجال الإنشائي السكني وفي الصيانة وغيرها.

وأوضح، أن الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص تتطلب نمطا معينا من المقاولين والشراكات بين القطاعات والأجهزة المالية، مبينا أنها ستضاعف فرص التوطين وتسهم في مضاعفة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي.

وأشار إلى أن الهيئة تعمل حاليا على تنظيم القطاع وجمع البيانات الخاصة بالعاملين فيه، حيث إنه لا توجد معلومات وبيانات تخص القطاع سواء من عدد العاملين أو غيرها، خاصة أن المسجلين في الهيئة يبلغ نحو 300 شركة فقط.

«التجاري» يحتفل بتخريج دفعة جديدة من أكاديميته

جانب من الاحتفال

احتفل البنك التجاري بتخريج الدفعة الثالثة من موظفي خدمة العملاء، بعد أن أتموا تدريبهم بنجاح في أكاديمية التجاري بفرع الفيحاء.

وبهذه المناسبة قامت منى العبدالرزاق - مدير عام إدارة الموارد البشرية بتقديم التهاني للمتدربين الذين أتموا تدريبهم بنجاح في مجال خدمة العملاء.

ومن جانبها، أشارت العبدالرزاق إلى أهمية التدريب والتطوير الوظيفي بالنسبة لموظفي التجاري حيث يرى البنك أن الاهتمام بتدريب موارده البشرية يساهم في خلق جيل واعد من المصرفيين المدربين على أحدث التقنيات المتبعة في العمل المصرفي، مبينة أن أساليب التدريب المتبعة في أكاديمية التجاري لا تقتصر فقط على التدريب النظري، بل تشمل أيضاً إشراك الموظفين الجدد في التدريب العملي على الأنظمة التي تحاكي تماماً الأنظمة الموجودة في الفرع الإفتراضي في الأكاديمية.

وأكدت العبدالرزاق أن البنك التجاري الكويتي يولي إهتماما كبيرا لتدريب موظفيه وتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعمهم في مسيرتهم المهنية وتطوير معارفهم وصقل خبراتهم وإطلاعهم على أحدث النظم التكنولوجية المتبعة في خدمة العملاء لضمان تقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء. وتابعت العبدالرزاق قائلة إن البنك يحرص على تطوير رؤية تدريبية واضحة ومتكاملة على الصعيدين العملي والشخصي بما ينعكس إيجابا على أداء الموظفين ومساراتهم الوظيفية ويحقق الأهداف الطموحة للبنك، مشيدة في الوقت ذاته بجهود إدارة البنك في الاستثمار في الكوادر الوطنية وزيادة نسبة الموظفين الكويتيين بالبنك.

وقد أعرب المتدربون عن سعادتهم بالتدريب الذي حصلوا عليه في أكاديمية التجاري مشيدين بأساليب التدريب المتطورة التي ساهمت بشكل كبير في صقل مهاراتهم في مجال خدمة العملاء.

بعد امتلاكها فندقاً في مكة المكرمة

«دار الجوار» العقارية تزيد حجم أعمالها في السوقين السعودي والتركي

عماد عبدالغفار

قال نائب المدير العام في شركة دار الجوار العقارية، عماد عبد الغفار، ان الشركة تعمل على زيادة حجم أعمالها في السوقين السعودي والتركي نظرا لتنامي الفرص العقارية في هاذين السوقين بدعم من الاقبال الواسع وتنامي الفرص، خصوصا بعدما اضافت إلى اصولها العقارية فندق دار الجوار، المملوك لها بالكامل والذي يقع في مكة المكرمة بحي العزيزية، ويبعد عن الحرم أقل من ثلاث كيلومترات، كما يبعد أقل من 1000 متر عن محبس الجن على الطرق العام شارع الهدا.

وأوضح ان الشركة تأخذ على عاتقها مهمة البحث عن فرص عقارية مجدية للعملاء في أسواق ذات جاذبية عالية كالسوقين السعودي والتركي وقال «نتبنى منظومة جديدة في التعامل مع العقار خارج الكويت تستند إلى التنوع الجغرافي والاستثماري بما ينعكس ايجابا على تحقيق اهدافنا وكسب ثقة عملائنا».

واضاف العبد الغفار في بيان صحافي، «ان الفندق يتكون من 21 دورا، ويحتوي على 80 جناحا و60 غرفة، ويتسع لنحو 1000 حاج، بالإضافة الى دور للمناسبات ودورين بالسرداب لمواقف السيارات، ودور ارضي للاستقبال، ودور مصلى، بالإضافة إلى أدوار الخدمات والمطعم. وأكد عبد الغفار اهمية دخول الشركة الى السوق السعودي تنفيذا لخططها التوسعية في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأتها خلال العام الحالي، إذ يمثل هذا الفندق باكورة مشاريعها التوسعية ويتميز بفخامته وجودة خدماته ذات المستوى العالي.

ولفت الى اقبال واسع على مشروع تارا سيتي الواقع في قلب اسطنبول الاوربية والذي يبعد عشر دقائق سيرا على الاقدام من ميدان تقسيم الشهير وبجوار جامعة بيوغلو بقلب المنطقة التجارية والاكثر حيوية باسطنبول بالقسم الاوربي ويتكون المشروع من 4 ابراج بها كافة الخدمات وبها ثلاث طوابق من المحلات التجارية ويبلغ عددها 128 محل تجاري من كافة الماركات العالمية وعدد 363 من الوحدات السكنية متعددة المساحات.

اختتم العبد الغفار تصريحه بالتأكيد على جودة المشاريع والفرص العقارية التي توفرها الشركة لعملائها من خبرتها في مجال الاستثمار والتطوير العقاري في أسواق متنوعة.

أكدت أنه نابع من رؤيتها مع وضع المخاطر الائتمانية فيها

«موديز» تصنف مصر عند B3 مع نظرة مستقبلية مستقرة

«موديز» تصنف مصر عند B3 مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تصنيفها لمصر عند B3 مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، موضحة في تقرير لها أن تأكيد التصنيف نابع من رؤية موديز بأن B3 يتلاءم مع وضع المخاطر الائتمانية لمصر.

وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة لمصر تعكس الرؤية بأن المخاطر الصعودية والنزولية على التصنيف متوازنة، بحسب رويترز.

وتلقت مصر في يوليو دفعة ثانية قيمتها 1.25 مليار دولار من قرض تبلغ قيمته الإجمالية 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

وتوقعت الوكالة استمرار تأثر التصنيف الائتماني لمصر تأثرا شديدا بضعف المالية العامة للحكومة لفترة طويلة.

الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية بدأت في اتخاذ إجراءات اقتصادية قاسية، تنفيذا لشروط البنك الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، ورغم معاناة المصريين، لاسيما أبناء الطبقتين المتوسطة والفقيرة، من ارتفاع الأسعار، إلا أن ثمة مؤشرات تقول إن الاقتصاد المصري يسير في الاتجاه الصحيح.

وحسب بيانات البنك المركزي المصري، فإن احتياطي النقد الأجنبي ارتفع بنهاية يونيو الماضي إلى 31.3 مليار دولار وهو أعلى مستوى منذ ثورة يناير 2011، وقدر احتياطي النقد الأجنبي 36 مليار دولار قبل الثورة، وأسقاط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

كما ارتفعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج، في شهر مايو الماضي، بنحو 11.1% إلى 1.7 مليار جنيه، مقابل نحو 1.5 مليار دولار في نفس الشهر من العام الماضي.

وأوضح البنك المركزي في تقرير له، أن البيانات الأولية، تظهر أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفعت خلال الفترة من نوفمبر 2016 وحتى نهاية مايو الماضي بمقدار 1.1 مليار دولار لتسجل نحو 11 مليار دولار، مقابل نحو 9.9 مليار دولار، في الفترة المناظرة لها.

ومن جانبه، أشاد صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الاقتصادية، وأعلن موافقته على منح مصر الدفعة الثانية، وقيمتها 1.25 مليار دولار، من قرض تبلغ قيمته الإجمالية 12 مليار دولار، تكتمل إجراءاته خلال ثلاث سنوات.

وحصلت مصر على الشريحة الأولى من القرض بقيمة 2.75 مليار دولار خلال الشهور الماضية. وقال الصندوق في بيان رسمي، إن مجلسه التنفيذي وافق على تحويل الشريحة الثانية لمصر، بعد إجراءات اتخذتها الحكومة لخفض الدعم على الوقود في إطار برنامجها للإصلاح الاقتصادي.

وقال ديفيد ليبتون، نائب المدير التنفيذي للصندوق، عقب موافقة المجلس التنفيذي: «لقد بدأ البرنامج الإصلاحي للاقتصاد المصري بداية جيدة، مع تحرير سلس لسعر الصرف أنهى وجود السوق السوداء، وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي، وخفض دعم الطاقة وهيكلة الأجور، فضلا عن إقرار ضريبة القيمة المضافة».

وأضاف ليبتون أن التحسن المالي سيؤدي إلى ازدياد الثقة في الاقتصاد وينتج عنه تراجع الديون مستقبلا. وأوضح أن الأولوية الآنية للحكومة هي خفض التضخم، الذي يشكل خطرا على استقرار الاقتصاد الكلي ويضر بالفقراء.

كما أشار إلى أن البنك المركزي المصري اتخذ خطوات مهمة للحد من التضخم، من خلال رفع معدلات الفائدة وسحب السيولة الزائدة.

وقالت المدير العام لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، أن الموافقة على الشريحة الثانية من القرض تظهر «دعم صندوق النقد الدولي القوي لمصر في هذه الجهود»، تابعت: «نعتقد أن هذه الجهود ستؤدي إلى نتائج».

وأضافت: «اتخذت الحكومة والبنك المركزي الإجراءات المناسبة للحد من التضخم، وخفض عجز الميزانية، ووضعت الاقتصاد المصري على طريق الاستقرار والنمو».

وحسب تصريحات الخبير الاقتصادي، صلاح الدين سعيد، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، فإن إشادة مسؤولي صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الاقتصادية مؤشر جيد، مشيرًا إلى أن تلك الإشادة تعني أن الاقتصادي المصري يسير في الاتجاه الصحيح، وأن المصريين سوف يجنون الثمار قريبًا.

وأضاف لـ«إيلاف» أن الإجراءات التي يعاني منها المصريون كانت ضرورية جدًا وتأخرت كثيرًا، مشيرًا إلى أن رفع الدعم التدريجي عن السلع والوقود والكهرباء والغاز، وفرض ضريبة القيمة المضافة تهدف إلى خفض عجز الموازنة، وتخفيض الدين العام.

ولفت إلى أن هذه الإجراءات سوف تمنح الثقة في الاقتصاد المصري، وتزيد من معدلات النمو وجذب الاستثمارات الخارجية، مما يسهم في القضاء على البطالة، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة.

وقال الخبير الاقتصادي محمد حسني، الأستاذ بجامعة الأزهر، إن الاقتصاد المصري سوف يحقق نموًا واضحًا، ويشعر المصريون بالتحسن، خلال السنوات القليلة المقبلة، مشيرًا إلى أن إشادة صندوق النقد الدولي بالإجراءات الإصلاحية يعتبر شهادة ضمان للمستثمرين الأجانب، بأن الاقتصاد المصري جيد وأن المناخ الاستثماري مشجع.

وأوضح أن هذه الإجراءات سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات وجذب استثمارات أجنبية جديدة، لافتًا إلى أن جولات الرئيس عبد الفتاح السيسي للخارج، تهدف بالأساس إلى تشجيع الاستثمار في مصر.

وشدد على ضرورة أن يتم اتخاذ مجموعة أخرى من الإجراءات للحد من عجز الميزانية ومنها ترشيد الإنفاق الحكومي، والحد من الاستيراد، وزيادة برامج الحماية الاجتماعية لمحدود الدخل.

وأصدرت الحكومة المصرية قرارًا في 3 نوفمبر الماضي، بتحرير سعر الصرف أو «تعويم الجنيه»، وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه من 8.83 جنيهًا للدولار الواحد إلى 18 جنيهًا، وتسبب القرار في موجات تضخم شديدة، وصلت إلى نحو 31% الشهر الماضي.

ولغت الحكومة المصرية الدعم على الكهرباء والوقود والغاز المنزلي بشكل تدريجي، بنسب تتراوح ما بين 42% و100%، كما فرضت ضريبة جديدة على المنتجات تعرف بـ«ضريبة القيمة المضافة».

وفي محاولة من البنك المركزي المصري، للحد من التضخم، رفع أسعار الفائدة الأساسية على الإيداع والإقراض بقيمة 200 نقطة أساس، ليصل إجمالي رفع أسعار الفائدة إلى 700 نقطة أساس في أقل من تسعة أشهر، وألف نقطة أساس في نحو عام ونصف. ويرر البنك قراره الأخير بمحاولة السيطرة على التضخم السنوي، والوصول به إلى مستوى في حدود 13% بالربع الأخير من 2018.